



سلسلة إصدارات
الجمعية السعودية للعلوم السياسية ٦



السياسة الخارجية السعودية: نحو صياغة جديدة





سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية ①

السياسة الخارجية السعودية: نحو صياغة جديدة

أ.د. صالح محمد النثلان

قسم العلوم السياسية - جامعة الملك سعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مدخل

نجحت المملكة في مواجهة الكثير من التحديات الخارجية الكبيرة واستثمار الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية من أجل تعزيز مكانتها وذلك من خلال سياسة تكيف مستمر في السلوك الخارجي. واليوم نجد أن التحديات التي تواجه المملكة على المستويين الإقليمي والدولي تتسم بطبيعة لم يعد ملائماً أو ممكناً التعاطي معها من خلال نهج التكيف الظرفي، بل تتطلب إعادة صياغة للسياسة الخارجية بشكل عام؛ سواء من حيث المبادئ أو الأهداف أو الأولويات أو الأدوات. هذه الصياغة تتطلب القيام بتشخيص دقيق لكافة المتغيرات منذ انتهاء الحرب الباردة وتحديد أثرها على الموقف الاستراتيجي للمملكة.

مقدمة

المملكة والتحول في البيئة الدولية محاولات مستمرة للتكيف من أجل مواجهة التحديات واستثمار الفرص:

من المعلوم أن البيئة الدولية بمكوناتها المختلفة تعد من بين محددات السياسة الخارجية لكافة الدولة ويزداد تأثير هذه البيئة على السياسة الخارجية للدول النامية بالنظر إلى طبيعة أنظمتها السياسية حيث تصبح غالبية تحركاتها عبارة عن ردات فعل لتغيرات تحدث في بيئاتها الخارجية. ومن أبرز مكونات البيئة الخارجية؛ النسق الدولي وشكل توزيع القوة فيه وكذلك حالة الاستقطاب بين قواه الرئيسة. والسياسة الخارجية السعودية ومنذ انطلاقتها مع بدء مشروع تأسيس المملكة قبل ثمانين عام وهي في تفاعل مستمر مع البيئة الدولية وما تشهده من تحولات حيث تسعى دائماً إلى التكيف بهدف استثمار كل فرصة ومواجهة كل تحدي يطرأ في البيئة الدولية بما يحافظ على المصالح الوطنية للمملكة ويعززها.

وخلال العشرين سنة الأخيرة شهدت البيئة الدولية جملة من التحولات الكبرى التي انعكست بشكل كبير على توزيع القوة وكذلك على اتجاه العلاقات الدولية. ويأتي في مقدمة تلك التحولات سقوط الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من نهاية للحرب الباردة وانتقال النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية وربما الانفراد بالهيمنة وتزامن ذلك مع غزو الكويت. التحول الآخر المهم والذي كان له آثار كبيرة على العلاقات الدولية يتمثل في تنامي ظاهرة العولمة وما ترتب عليها من تحولات في اتجاه العلاقات الدولية وتحديداً بروز القضايا التي كانت تصنف في السابق في إطار السياسة الدنيا low politics ومن أبرزها القضايا الاقتصادية والثقافية مقابل تراجع نسبي للقضايا العليا high politics ومن ثم تحييد القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

كما نشير إلى أحداث دولية أخرى كان لها آثار مهمة على العلاقات الدولية وشكلت أحد أبرز التحديات للسياسة الخارجية السعودية تحديداً ونقصد بذلك الهجمات الإرهابية في سبتمبر ٢٠٠١ من خلال انعكاساتها السلبية على العلاقات السعودية الأمريكية التي تميزت بدرجة عالية من الاستقرار خلال خمسة عقود تقريباً. وظهر تأثير تلك الهجمات بشكل مباشر من خلال توجيه الاتهامات للمملكة بدعم الإرهاب وما ترتب على ذلك من توتر في العلاقات بين واشنطن والرياض وظهور دعوات لإعادة النظر في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. كما أن الهجمات انعكست سلباً كذلك على العلاقات السعودية الأمريكية التي تعد حجر زاوية في السياسة الخارجية السعودية نتيجة توظيفها لشن حرب على العراق غيرت بشكل كبير وسلبى البيئة الإقليمية للمملكة.

وتستمر التحولات في البيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية خاصة على المستوى الإقليمي حيث تشكل الانتفاضات الشعبية الراهنة واحداً من أكبر التحديات التي تواجه التحرك السعودي الخارجي. فرغم أن هذه الانتفاضات تمثل أحداثاً داخلية غايتها إعادة تشكيل الأنظمة السياسية، فإنها سواء خلال عملية الانتقال الراهنة أو النتيجة النهائية لهذه العملية ستترك بلاشك آثاراً على

التفاعلات داخل النظام الإقليمي للمنطقة الذي يعيش حالة استقطاب شديدة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق.^(١)

جميع التحولات المشار إليها أعلاه كان لها أثر مباشر على السياسة الخارجية السعودية سواء من حيث تغير الموقف الاستراتيجي للمملكة أو من خلال ظهور تحديات ونشوء فرص تتطلب تكيفاً في السلوك الخارجي السعودي لضمان مواجهة التحديات واستثمار الفرص بقصد حماية وتعزيز المصالح الوطنية للمملكة.

لقد عملت السياسة الخارجية السعودية على التكيف قدر الإمكان مع هذه التغيرات في بيئتها الإقليمية والدولية ومن ابرز ملامح التكيف نشير إلى:-



١- لابد هنا من التمييز بين أثرين مختلفين لهذه الانتفاضات على السياسة الخارجية السعودية، في المرحلة الأولى وحيث أن عملية التكيف الداخلي في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية لا تزال مستمرة فإنها ستتيح فرصة للمملكة لتعزيز دورها القيادي الإقليمي بسبب انكفاء هذه الدول وتحديدًا مصر على الداخل. في المرحلة اللاحقة وبعد استقرار الأوضاع في هذه الدول وبناء على الشكل النهائي للأنظمة السياسية الناتجة عنها فقد تتحول الفرص إلى تحديات بافتراض حدوث تغير في السياسة الخارجية لهذه الدول

التغير في الاتجاه الجغرافي للسياسة الخارجية السعودية: حيث زاد حضور "الشرق" في الاهتمام السعودي تعبيراً عن رغبة في الارتقاء بالعلاقات الثنائية مع عدد من قوى الشرق إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية ونذكر تحديداً الصين وروسيا والهند.

التغير في سلم أولويات السياسة الخارجية السعودية: فرغم استمرار الأولوية للقضايا الاستراتيجية ذات الأثر المباشر على المصالح الوطنية للمملكة والمتمثلة في الأخطار العسكرية والأمنية وما يتعلق بالتوازنات الاستراتيجية في المنطقة، فإن السياسة السعودية ونتيجة للتحويلات المشار إليها أعلاه شهدت خلال السنوات العشر الماضية ما يمكن وصفه بترقية القضايا الاقتصادية والثقافية في سلم أولويات التحرك الخارجي للمملكة.

وكان الهدف من زيادة الاهتمام بهذه القضايا استثمار الفرص التي أوجدتها العولمة الاقتصادية من أجل خدمة المصالح الاقتصادية السعودية في ظل مشروع الإصلاح الاقتصادي الداخلي من جهة، واستثمار الفرص المتأتية عن العولمة الثقافية بهدف الحفاظ عليه بل وتعزيز الدور القيادي للمملكة في السياق الحضاري الدولي الذي أصبح أحد أبرز محددات العلاقات الدولية الراهنة.

المملكة تتجه شرقاً

رغم أن الشرق هنا تعريف جغرافي ونقصد به آسيا إلا إن دائرة الشرق بالنسبة للتوجه السعودي الجديد تتسع لتشمل روسيا التي نجحت خلال العقد الأخير في تحقيق درجة عالية من الاستقرار الداخلي مما مكنها من استعادة شيئاً من دورها القيادي على الساحة الدولية ويجعلها مرشحة لتكون أحد أقطاب النظام الدولي التعددي الذي بدأ في التشكل مؤخراً^(٣). وحين نعود للشرق بمفهومه التقليدي الذي ينحصر في آسيا، فإننا نجد أن توجه المملكة شرقاً يعبر عن إدراك القيادة السعودية للمكانة التي سيتمتع بها حيث سيصبح مركز العلاقات الدولية^(٤). لذلك فقد زاد حضور آسيا في السياسة الخارجية السعودية وتحديد القوى الرئيسة فيها المتمثلة في الصين والهند وروسيا ومن مؤشرات هذا الاهتمام المتنامي بترقية العلاقات مع هذه القوى إلى مستويات استراتيجية نذكر الزيارات التي قام بها الملك عبد الله قبل وبعد توليه الملك وكذلك زيارات سمو ولي العهد إضافة إلى استقبال الرياض لقادة هذه الدول وتوقيع جملة من اتفاقيات التعاون في مجالات استراتيجية، بالإضافة إلى القفزة الهائلة التي شهدتها مستوى التبادل التجاري مع هذه الدول.

وحيث أن هذه الورقة ليست معنية بمناقشة لهذه العلاقات تحديداً لذلك سنكتفي هنا فقط بالإشارة إلى محاولات البعض فهم وتفسير هذا الاتجاه "الجديد" في السياسة السعودية نحو الشرق.

٢- هناك جدل تاريخي كبير حول هوية روسيا بين الشرق والغرب بسبب امتدادها الجغرافي ومسيرتها التاريخية وخاصة خضوعها لهيمنة المغول لمدة قرنين والذي تسبب في قطيعتها عن مسيرة التطور الأوربي . وزاد هذا الجدل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بسبب الخلاف حول الاتجاه الأنسب لروسيا الجديدة.

3- Kishore Mahbubani, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East. New York: Public Affairs , 2008

لم يدرك البعض المحرك الرئيس لهذا الاتجاه والمتمثل كما أشرنا في إدراك القيادة السعودية للأهمية المتزايدة للقوى الآسيوية في مستقبل النظام الدولي وهو ما دفع الرياض لإعادة تقييم علاقتها بهذه القوى من أجل الارتقاء بها إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية. لقد أرجع هؤلاء توجه المملكة إلى سبب واحد يتمثل في رغبتها في تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة التي مرت بحالة من التوتر بعد هجمات سبتمبر. وفقاً لهذا التفسير فإن المملكة "دفعت" نحو الشرق ولم تبادر من ذاتها. مشكلة هذا التفسير انه يتجاهل البعد الزمني في توجه المملكة شرقاً حيث بدأ الاهتمام بالارتقاء بالعلاقات قبل هجمات سبتمبر أصلاً. بداية هذا التوجه كانت في نهاية التسعينيات من خلال الجولة الآسيوية التي قام بها الملك عبد الله حين كان ولياً للعهد وتم خلالها وضع أسس الانتقال في العلاقات السعودية بعدد من الدول الآسيوية.^(٤)



٤- للمزيد حول تلك الجولة انظر سعد البازعي (تحرير) دبلوماسية القمة قراءة تحليلية لزيارات الأمير عبد الله بن عبد العزيز الدولية مكتبة الملك عبدالعزيز العامة الرياض (١٤١٩)

أما أثر هجمات سبتمبر والرغبة في تحقيق نوع من التوازن واحتواء الضغوط الأمريكية على المملكة فليست سوى وقود إضافي لتحرك قد بدأ بالفعل وأكد نجاعة التوجه السعودي نحو الشرق. وقد ظهر أثر هذا الوقود الإضافي من خلال الزيارات اللاحقة التي قام بها الملك عبد الله وكذلك زيارات رؤساء تلك الدول للمملكة. ومن المهم أيضاً أن نشير إلى أن التحرك السعودي نحو الشرق تزامن مع تحولات في توجهات هذه الدول تمثلت في التخلص من الأطر الأيدلوجية السابقة وصياغة سياساتها الخارجية على ركائز برجماتية مما مكنها من الوصول إلى فهم وتقدير موضوعي لمكانة المملكة كقوة اقتصادية ودينية ومن ثم الحرص على تعزيز العلاقة معها.

التغير النوعي في السياسة الخارجية السعودية: حضور أكبر للاقتصاد والثقافة

لابد لأي مراقب للسياسة الخارجية السعودية أن يلحظ زيادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية في التحرك السعودي الخارجي خلال السنوات الأخيرة وتظهر مؤشرات هذا الاهتمام من خلال زيادة مشاركة ممثلي القطاع الخاص في الزيارات الرسمية إضافة إلى الحرص على توقيع اتفاقيات تعنى بتعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي وكذلك تشكيل مجالس الأعمال المشتركة. ولاشك أن هذا الاهتمام المتزايد بالشأن الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية يعد انعكاساً لمشروع الإصلاح الاقتصادي في الداخل والذي تم تأسيسه بتأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى في ١٤٢٦ بهدف بناء اقتصاد وطني فعال ومنتج استجابة للتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. وكذلك إنشاء الهيئة العامة للاستثمار بهدف جلب رؤوس الأموال الأجنبية .

وإضافة إلى القضايا الاقتصادية فقد شهدت السياسة الخارجية السعودية تطوراً آخر يتمثل في بذل المزيد من الاهتمام بالمسائل الثقافية مثل حوار الحضارات والأديان. ولاشك أن الاهتمام بالجوانب الثقافية ليس أمراً جديداً في السياسة الخارجية السعودية حيث أن الإسلام يعد أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها

هذه السياسة. ولكن ما استجد هو أن الشأن الثقافي ومنذ هجمات سبتمبر لم يعد مجرد خيار للسياسة السعودية تمارسه حسب ما تراه بل تحول إلى مطلب وضرورة تحتها الضغوط التي تعرضت لها المملكة وأساءت إلى صورتها على الساحة الدولية بسبب الاتهامات لها بدعم الإرهاب ونشر الفكر المتطرف.

المملكة عملت على مواجهة هذا التحدي من خلال ثلاث زوايا:

١. إعادة تقييم النشاط الثقافي التقليدي في الخارج والمتمثل تحديداً في الدعوة ودعم الأقليات المسلمة.
٢. المبادرة إلى لعب دور نشط في قضية حوار الحضارات والتي أصبحت أحد أبرز القضايا الدولية منذ نشر صامويل هنتنغتون دراسته الشهيرة في بداية التسعينيات محذراً من صدام الحضارات.
٣. زيادة الجهود الثقافية الهادفة إلى تصحيح الصور المغلوطة عن المجتمع السعودي.



وبالنظر إلى مكانة الدعوة الإسلامية في التحركات السعودية الخارجية فلم تكن إعادة تقييم النشاط الدعوي وضبط الدعم المالي للجمعيات والمؤسسات الخيرية في الخارج كإجراء ضمن استراتيجية مواجهة الضغوط التي تعرضت لها المملكة، عملاً سهلاً لسببين على الأقل:

١. مكانة نشر الدعوة الإسلامية في التوجهات السعودية إجمالاً.
٢. ما ترتب على إعادة التقييم هذه من ردود فعل مستاءة من العاملين في هذا المجال.^(٥)

لقد كان الهدف من إعادة تقييم العمل الخيري والدعوي ضمان عدم ممارسته بشكل يتعارض مع المصالح الوطنية السعودية أو يعرضها للخطر ولم يكن القصد التوقف التام عن هذه الجهود التي تميز المملكة كدولة ذات دور ريادي في العالم الإسلامي.

المملكة كذلك حرصت على استثمار الفرصة التي أتيحت لها نتيجة زيادة التوتر في العلاقات الدولية والناجم عن بروز مظاهر لصدام حضاري وتحديدًا بين الغرب والعالم الإسلامي والذي تنامي خصوصاً بعد هجمات سبتمبر والحرب على الإرهاب. وقد شكل هذا الوضع فرصة تاريخية أمام السياسة الخارجية السعودية سعت إلى استثمارها من أجل إعادة تأكيد المكانة الدولية للمملكة والوقوف في وجه محاولات تجاوزها والبحث عن بقيادة روحية بديلة للعالم الإسلامي.

٥- تضمن تعريف السياسة الخارجية السعودية على موقع وزارة الخارجية النص التالي «كان الإسلام ولا يظل أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية. فالمملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه استناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة»

<http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kingdomforeignpolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx>

وقد كان من مظاهر هذا المسعى الديني-الثقافي رعاية الملك عبد الله لحوار الأديان في اسبانيا في عام ٢٠٠٨ وقبل ذلك تبني المملكة الدعوة إلى لقاء للعلماء والمفكرين لدراسة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية وتقديم خطة عمل شاملة لمواجهة تلك التحديات لعرضها على القمة الاستثنائية التي عقدت في مكة المكرمة في عام ٢٠٠٥ .

ومن الخطوات المهمة في هذا الجانب إنشاء مركز الملك عبد الله الدولي للتواصل بين الحضارات في النمسا وإنشاء برنامج عبد الله بن عبد العزيز العالمي لثقافة الحوار والسلام في اليونسكو. جميع هذه الجهود جاءت لتؤكد إدراك المملكة لضرورة التحرك الايجابي لإعادة الديناميكية لدورها الريادي على الساحة الدولية في مواجهة الانتقادات التي تعرض لها هذا الدور.

تنامي الشأن الثقافي في التحرك الخارجي للمملكة يظهر كذلك من خلال تفعيل ما أصبح يعرف بالأيام الثقافية السعودية في الخارج والتي تهدف إلى تصحيح الصور المغلوطة عن المجتمع السعودي التي زاد رواجها في إطار الحملة التي تعرضت لها المملكة بعد هجمات سبتمبر والتي تظهره بالمجتمع المتشدد والإقصائي والمنغلق. وقد أنشئ لهذا الغرض وكالة متخصصة في وزارة الثقافة والإعلام تحت اسم وكالة العلاقات الثقافية الدولية. إن إنشاء هذه الوكالة يدل على ادراك المسؤولين السعوديين للأهمية المتزايدة للشأن الثقافي في العلاقات الدولية كما أنه يشير إلى "تعقيد" صنع وتنفيذ السياسة الخارجية السعودية حيث لم تعد حكراً على المؤسسات التقليدية وفي مقدمتها في وزارة الخارجية.

يظهر من الصفحات السابقة أن السياسة الخارجية السعودية تمر بعملية تكيف مستمرة بهدف مواجهة التحديات الناشئة في البيئة الدولية وكذلك استثمار ما قد يظهر من فرص في هذه البيئة من أجل الحفاظ على حضور فاعل على الساحة الدولية. وبالنظر إلى ما واجهته المملكة من تحديات بسبب التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات نستطيع أن نقول أن المملكة نجحت في مساعيها في احتواء التحديات وحالت دون تهديدها للقيم الأساسية للدولة السعودية المتمثلة في البقاء والاستقرار والتنمية.

فقد استطاعت المملكة تجاوز تداعيات هجمات سبتمبر التي كادت تغير بشكل جذري وباتجاه سلبي علاقاتها مع شريكها الاستراتيجي الأول حيث عادت العلاقات السعودية الأمريكية وبشكل كبير إلى المرحلة السابقة لهجمات سبتمبر ولاشك أن هذا يعد انجازاً كبيراً حين يقاس بالضغط الجسيمة التي تعرضت لها العلاقات بعد الهجمات. إلا أن من المهم إدراك التغير في طبيعة العلاقات بين الرياض وواشنطن لسببين على الأقل (وهما سببان مترابطان ببعض):

١. اختفاء الركيزة الاستراتيجية للعلاقات والمتمثلة في مواجهة عدو مشترك (الخطر الشيوعي).

٢. دخول عناصر جديدة في العلاقات تتسم بطابعها الخلافية ويصعب التوافق حولها، ونقصد بذلك اهتمام واشنطن بالشأن الداخلي السعودي وقضايا الإصلاح ونعتقد أن هذا البعد سيزداد أهمية في المستقبل خاصة بعد الانتفاضات الشعبية الأخيرة وليس واضحاً قدرة الطرفين على تحقيق توافق حول هذه الإشكالية في العلاقات.

سجل الانجاز للسياسة الخارجية السعودية في مواجهة التحديات واستثمار الفرص يوثق كذلك نجاحاً آخرًا وذلك في الجانب الاقتصادي حيث نجحت المملكة بفعل قدراتها الاقتصادية الكبيرة في استثمار فرصة الأزمة العالمية لإعادة

تأكيد أهميتها للاقتصاد العالمي ويظهر ذلك من خلال عضويتها في مجموعة العشرين.

أما في الجانب الثقافي فإن سجل الإنجاز لا يزال في بداياته حيث يتسم هذا البعد بالتعقيد لكونه يرتبط باستحقاقات داخلية تقوم على حسابات معقدة ويتطلب جهوداً كبيرة تتجاوز مجرد دعوات للحوار وإنشاء مراكز الأبحاث، ولعل أهم تحدي يواجه المملكة في هذا الجانب يتعلق بحقوق الإنسان التي أصبحت تلقى اهتماماً عالمياً يتجاوز التعامل التقليدي المتمثل في التوظيف السياسي لورقة الحقوق ويظهر هذا الاتجاه من خلال الدور المتزايد لمجلس حقوق الإنسان وآلية التقارير الدورية عن أحوال حقوق الإنسان.

ولكن مقابل هذه النجاحات على المستوى الدولي كيف هو سجل السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي؟ هنا نقول - ودون الدخول في التفاصيل - يظهر لنا أن السجل ليس مشرفاً للأسف بل نلاحظ عجزاً بالمقارنة مع ما حققته المملكة على المستوى الدولي. ولعل السبب لذلك هو وجود أطراف فاعلة وذات مصلحة؛ بعضها يصطدم بالتحرك السعودي في إطار المنافسة التقليدية على القيادة الإقليمية (إيران) وأخرى لا تلتقي مع الرؤية السعودية حول الترتيبات الإقليمية (سوريا) كما أن المنتج النهائي للانتفاضات الشعبية، وإضافة إلى التعقيدات التي تترتب عليها الآن، قد يسهم في "ضبط" التحرك السعودي الإقليمي من خلال زيادة مساحة الاختلاف بالنظر لشكل الأنظمة السياسية التي ستنتج عن هذه الانتفاضات ولكن هذا يبقى في إطار التوقعات غير المؤكدة.

ما يظهره سجل انجازات الخارجية السعودية خلال العشرين سنة الماضية يؤكد أن قدرة المملكة على مواجهة الضغوط الناشئة من بيئتها الخارجية وكذلك استثمار الفرص المتاحة أصبحت اليوم تتطلب أكثر من مجرد التكيف الظرفي حيث صار هناك حاجة إلى إعادة صياغة ما يمكن وصفه بعقيدة السياسة الخارجية السعودية concept بناء على تشخيص دقيق لجميع هذه التحولات الدولية والإقليمية وتحديد أثرها على المواقف الاستراتيجية للمملكة. فعملية التكيف

الجزئي ورغم ما حققته من نجاحات نسبية لم تعد كافية اليوم ولن تنجح بالنظر إلى طبيعة التحديات المستقبلية التي أصبحت أكثر تعقيداً حيث تتأكد الحاجة إلى "غربة" للسياسة الخارجية السعودية من حيث المنطلقات والأهداف والاتجاهات والأدوات.

فعلى سبيل المثال نجد ان الانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية تمثل تحدياً نوعياً للسياسة السعودية لا يمكن التعامل معها بالأساليب التقليدية بل تتطلب رؤية جديدة لا تقتصر على حسابات العلاقات الخارجية بل استعداداً للتعاطي مع القضايا الداخلية المتعلقة بالإصلاح واحتمالات تأسيس نظم سياسية ديموقراطية وكذلك انفتاح على مراجعة للشأن الديني في السياسة الخارجية تأخذ بعين الاعتبار تنامي الفجوة بين الرؤى الفكرية والنزعة المتنامية لتأكيد التنوع الثقافي في معظم الدول العربية. ولاشك أن هذه الرؤية لا يمكن ان تتحقق سوى من خلال مشروع شامل لإعادة صياغة الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها السياسة السعودية اجمالاً.

ولعل في تجربة تركيا والهند اللتان أعادتا صياغة سياستهما الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة وما تحقق لهما من نجاحات تمثل نماذج للدراسة والاستفادة.

ولاشك أن مشروع خادم الحرمين للإصلاح يعد الإطار المناسب لإعادة صياغة عقيدة السياسة الخارجية السعودية انطلاقاً من حقيقة أن هذا المشروع بدأ في الإصلاح معنياً برفع كفاءة الدور السعودي على الساحة الدولية تجسيدا لرؤية الملك، ولذلك فإن أي صياغة جديدة للسياسة الخارجية السعودية ليست سوى استجابة لهذا المشروع الإصلاحي الكبير الذي يسعى إلى الانتقال بالمملكة إلى مستويات متقدمة في كافة الميادين في حال توافرت شروطه وتوافقت الرؤى حوله.

السيرة الذاتية

الاسم: أ.د. صالح بن محمد الخثلان

المؤهلات العلمية

- دكتوراه علوم سياسية جامعة كانساس (لورنس) الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٣).

الجمعيات و المراكز:

- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (نائب رئيس الجمعية).
- عضو مجلس الإدارة (مركز الملك فيصل للدراسات و البحوث الإسلامية).
- أمين المجلس التنسيقي لمراقبة الانتخابات البلدية.
- عضو جمعية دراسات آسيا الوسطى.
- عضو الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.
- عضو الجمعية السعودية للعلوم السياسية.

أبحاث و دراسات:

- العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني (تجربة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) الملتقى السنوي الأول للجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان (الرياض ٢٠١١).
- العلاقات السعودية الروسية: علاقات نوعية بدلاً من شراكة إستراتيجية ورقة مقدمة لورشة العمل الأولى (العلاقات السعودية الروسية) معهد الدراسات الدبلوماسية (الرياض ٢٠١١).
- حقوق الإنسان والوحدة الوطنية معهد الدراسات الدبلوماسية (الرياض ٢٠١١)
- التحولات في العلاقات الدولية واثرها على السياسة الخارجية السعودية، الجندرية (٢٦) (الرياض ٢٠١١).
- الآثار السياسية للأزمة المالية العالمية على النظام الدولي، بحث غير منشور (الرياض ٢٠١٠).
- الضمان الاجتماعي ومكافحة الفقر: رؤية حقوقية (نجران ٢٠١٠).
- تركيا وروسيا: التنافس على آسيا الوسطى والقوقاز معهد الدراسات الدبلوماسية (٢٠١٠)
- حوار الحضارات و التنوع الثقافي: حقوق الانسان أنموذج، الندوة السعودية الفرنسية لحوار الحضارات، (الرياض ٢٠٠٩).
- السياق الدولي للإصلاح في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (١٩) صيف ٢٠٠٨.
- تشكل الصورة الذهنية للمملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة: قراءة في دور معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد (٤٥) العدد (١) يناير ٢٠٠٨.



- روسيا وتوسيع حلف الناتو، معهد الدراسات الدبلوماسية الرياض ٢٠٠٦م.
- الأبعاد السياسية والاقتصادية للأحداث الإرهابية في المملكة، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية (٢٠٠٥)
- مصادر المعلومات الأمريكية عن الجمهوريات الإسلامية. مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ٢٠٠٠
- التحولات السياسية في آسيا الوسطى. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ١٩٩٥.
- البعد الثقافي في العلاقات بين الدول العربية ودول الكومنولث. مركز البحوث والدراسات العربية _ الجامعة العربية (القاهرة ١٩٩٣).
- النظام السياسي الروسي ومعضلة التحول الديمقراطي (كتاب الرياض ١٤٢٥)
- السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية (١٩) يونيو ٢٠٠٨.
- Saudi foreign policy towards Central Asia, Journal of King Abdulaziz university Economics and administration, vol.14 (1)2000
- Saudi-Iranian Relations: Implications for the Gulf in Bridging the Gulf: peacebulding In West Asia (Majid Tehranian ed.,) Toda Institute for Global Peace and Policy Research 2000
- الصراع على بحر قزوين. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ٢٠٠٠.
- المياه بين العرب وجيرانهم: سبب للصراع أم التعاون؟ جامعة الملك سعود ٢٠٠٠.
- العلاقات السعودية بدول وسط أوروبا – ندوة العلاقات السعودية-البولندية الرياض ٢٠٠٢.
- بين السياسة والأكاديميا: قضايا ورؤى كتاب (الرياض ٢٠٠٥).

أنشطة مختلفة:

- رئيس قسم العلوم السياسية ١٤٢٧/١٠-١٤٢٩/١٠.
- مستشار غير متفرغ (وزارة الإعلام)
- محكم معتمد لدى جائزة الملك عبد الله العالمية للترجمة .
- المشرف على وحدة كراسي البحث ومراكز التميز في كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- عضو لجنة الرؤية في الجامعة.
- المشرف على نادي العلوم السياسية ١٤٢٩-١٤٣١.
- المشاركة في كتابة مقالات سياسية واجتماعية في عدد من الصحف المحلية (عكاظ، الجزيرة، الرياض، الوطن، الدبلوماسية) وفي برامج إذاعية وتلفزيونية.



للتواصل مع الجمعية

ص.ب ٧٠٥٦٦ الرياض ١١٥٧٧ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠١ ٤٦٧٠٣٨٤ - ٠١ ٤٦٧٠٣٨٥ - فاكس: ٠١ ٤٦٧٠٣٨٢

البريد الإلكتروني: spsaksu@yahoo.com

www.spsaksu.org